مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1 المجلد (25) – العدد (01) (جوان، 2024) -ص 183- 196
ISSN 1111-5149 /E. ISSN 2430-2588

الزجّاج ومنهجه في السماع من خلال معاني القرآن وإعرابه

Al-Zajjaj and the method of hearing Through the meanings of the Qur'an and its parsing

لياس جوادة * [1]،مخبر الموسوعة الجزائرية الميسرة (جامعة باتنة 1) ، lyesdjouada@gmail.com
orcid : https://orcid.org/0009-0000-9318-7588
أ. د/ لخضر بلخير [2]، مخبر أبحاث في التراث الفكري والأدبي بالجزائر، (جامعة باتنة 1)،
lakhdar.belkhir@univ-batna.dz, orcid : https://orcid.org/0009-0004-2434-1149

تاريخ الاستلام	2024-03-14	تاريخ القبول	2024-05-19

ملخص

يتناول هذا البحث منهج السماع عند الزجّاج وهو -دون شك- أحد الأصول النحوية التي اعتمدها النحاة في تقعيد العربية، من جمع المادة اللغوية ووضع قواعدها النحوية العامة، وهو أصل لا يمكن إغفال أهميته البالغة في الوصول إلى استقرار قواعد اللغة انطلاقا من قيمته الكبيرة التي نقلت عن العرب، من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة تهدف إلى إظهار قيمة السماع العلمية عند الزجّاج وتتحسس المنهج الذي اعتمده فيه، وتبين معالمه، وموقفه منه كما جاء في كتابه (معاني القرآن وإعرابه) فتناول القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والمسموع من كلام العرب شعره ونثره.

الكلمات المفتاحية: سماع؛ منهج؛ معاني القرآن؛ إعراب؛ الزجّاج.

Abstract

This research deals with the method of listening to the zag, which is undoubtedly one of the grammatical principles adopted by grammarians in the grammar of Arabic, from the collection of linguistic material and the development of its general grammatical rules, and it is an origin whose extreme importance in reaching the stability of grammar cannot be overlooked based on its great value that was quoted from The Arabs, from this point of view, this study aims to show the value of scientific hearing at Al-Zajjaj, and to feel the approach that he adopted in it, and to show its features, and his position on it, as stated in his book, The Meanings of the Qur'an and its Syntax.

Keywords: Hearing; Arabic grammar; meanings of Qur'an, syntax; Al-Zajjaj.

* المؤلف المراسل

مقدمة

البحث في أصول النحو يستدعي الحديث عن اللغة وطرق جمعها، وهذا يتطلب منا البحث في المنهج العلمي المتبع من أسلافنا الأوائل وهو منهج قائم على الاستقراء والمشاهدة والاحصاء والتقنين، ولما كان هناك إجماع بين علماء العربية على أن الأصول المعتمدة هي: السماع والقياس واستصحاب الحال. آثرنا الحديث عن الأصل الأول (السماع) عند أحد علماء العربية الجهابذة ألا وهو أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجّاج (ت311ه) صاحب كتاب (معاني القرآن وإعرابه)، وعليه سنتحدث بداية عن ماهية علم أصول النحو، ثم نعرج بالحديث عن منهجه في السماع العلمي.

1- ماهية أصول النحو العربي

بداية يشير مفهوم أصول النحو إلى العلم الذي يعتمد عليه النحويون في إثبات أحكامهم النحوية وقد ذكر ابن الانباري (ت 577هـ) أن: أصول النحو هي أدلته التي تفرعت منها فروعه وفصوله، والغاية منه أنّك تُعوِّل عليه في إثبات حكم ما على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل (يُنظر: الأنباري، 1971) ، وهو ما بسط فيه السيوطي القول في كتابه الاقتراح لمّا ذكر بأنّ أصول النحو هو ذلك العلم الذي يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل (يُنظر: السيوطي، 2011)

ومنه فإن أصول النحو العربي هي أدلته التي بنيت عليها مسائله وتطبيقاته، وعملت على توجيه عقول النحاة في آرائهم واختلافهم وجدلهم، والمراد بالأدلة هي الأسس التي يثبت بها النحو وهي: السماع والقياس والإجماع. وسنقتصر في بحثنا هذا على الأصل الأول من أصول النحو ألا وهو السماع أو ما يعرف بالنقل.

2.تعريف السماع

1.2- لغة

جاء في معجم المقاييس لابن فارس بأنّ: السين والميم والعين أصل واحد، وهو يعني إيناس الشيء بالأذن من الناس وكل ذي أذن، تقول: سمعت الشيء سمعا. والسمع: الذكر الحسن، فيُقال: قد ذهب سمعه في الناس أي صيته، كما يقال سماع بمعنى استمع. ويقال: سمّعت بالشيء إذا أشعته ليتكلم به. والمسمعة المغنية والمسمع كالأذن للغرب، وهي عروة تكون في وسط الغرب يجعل فيها حبل ليعدل الدلو، قال الشاعر:

ونعدل ذا الميل إن رامنا *** كما عدل الغرب بالمسمع » (ابن فارس، (د ت))

وضربه على أم السمع وأم السميع وهي أم الدماغ. و (اللهم سمعا لا بلغا وسمعا لا بلغا)، بالفتح والكسر. وهذا حسن في السماع وقبيح في السماع. (يُنظر: الزمخشري، 1998)

ومما جاء في تعريف السماع لغة ما ذكره ابن منظور في معجمه لسان العرب من أنّ: السمع: حس الأذن. وفي التنزيل: ﴿ أو ألقى ٱلسمع وهو شهيد﴾ (ق 37)، وقال ثعلب: معناه خلا له، فلم يشغله غيره، وقد سمعه سمعا وسماعا وسماعة وسماعية. قال اللحياني: قال بعضهم: السمع المصدر، والسمع: الاسم. وهو أيضا: الأذن والجمع أسماع. ابن السكيت: السمع سمع الانسان وغيره، يكون واحدا وجمعا. (ابن منظور، (د ت)).

من خلال عرض وتتبع المعنى اللغوي للسماع في المعاجم اللغوية تبين لنا أن السماع ما يؤخذ بالأذن، وهو الاستماع إلى الحديث، وإلى ما يروى من الكلام فتلتقطه الأذن مباشرة،

2.2- اصطلاحا

وهو الأصل الأول من أصول الاستدلال النحوي، وهو كل ما نقله الرواة الموثوق بهم من كلام العرب الفصيح بشروط وضوابط حددها علماء اللغة (حول هذه الشروط والضوابط ينظر: أ. د/ محمد خان، أصول النحو العربي، الدكتورة خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه) ويشمل القرآن الكريم بقراءاته المتواترة، والحديث النبوي الشريف، ثم كلام العرب شعرا ونثرا.، وقد ذكر الشريف الجرجاني في تعريفاته أنّ: السّماعي في اللغة ما نُسب إلى السمع، وفي الاصطلاح: هو ما لم يذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزئياته. (يُنظر: الجرجاني، (د.ت)).

وعلى العموم فإن السماع في عرف النحويين هو: الكلام العربي الفصيح المنقول إلينا نقلاً صحيحاً بالتواتر الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة (يُنظر: الأنباري، 1971).

وما يقصده أصحاب الأصول بالخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة ما كان مسموعاً من الكلام ومتداولا على الألسنة بكثرة، وهو المعتمد في التقعيد النحوي، وهذا ما دعاهم إلى القول: إن الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وبذلك يكون الشيوع وكثرة الاستعمال معيار الفصاحة عند النحاة. وقد وضع علماء العربية شروطا للسماع لمن يحتج ويوثق بفصاحتهم وسلامة عربيتهم من اللحن زمانا ومكانا.

وهكذا انبرى علماء العربية على جمع لغتهم من بطون القبائل العربية جمعا واعيا وافيا معتمدين على شروط وضعوها حدودا للفصاحة بانتقاء اللغة التي يدرسونها، والقبائل التي يأخذون عنها هذه اللغة زمانا ومكانا؛ فكان الانتقاء الزماني يمتد من حوالي (150) قبل الاسلام من أول ما وصلهم من نصوص العصر الجاهلي وينتهي عند إبراهيم بن هرمة منتصف القرن الثاني للهجرة حوالي (150ه)، وأما الإنتقاء المكاني فكان لعدد من القبائل في شبه الجزيرة العربية؛ فلا يحتج من الكلام إلا ما كان من الفصحاء الذين وُثِق بعربيتهم فلم تفسد سليقتهم اللغوية ووصفوا بالخلص أو الأقحاح، وضبطوا ذلك بألا يؤخذ إلا من القبائل التي كان موطنها في قلب الجزيرة العربية، وردوا غيره من كلام القبائل المتاخمة للسواحل أو بجوار الأعاجم، فقرر العلماء كما جاء في " الألفاظ والحروف " و" المزهر " و" الاقتراح" للسيوطي أنه:

يؤخذ عن أجود العرب وهم قريش، وتميم، وقيس، وأسد، ففي لغاتهم ما يُعتمَد عليه في فهم الغريب والإعراب والتصريف.

ثم هذيل، وبعض الطائيين، وبعض كنانة، كما لم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم.

وعلى العموم فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري الذين فسدت ألسنتهم لمجاورتهم الأمم الأخرى وتأثرهم بلغات من اختلطوا بهم.

وبهذا العمل الذي قام به العلماء من جمع للمادة اللغوية وتدوينها جاءت مرحلة الاستقراء لهذه المادة وتصنيفها، واستنبطوا قواعدها وقاسوا عليها، وتكون قد انتهت المرحلة النقلية وبدأت مرحلة جديدة هي مرحلة التجريد والقياس، ألا وهي مرحلة استخراج المعقول من المنقول، وقد اعتمد النحاة في تجريدهم على ثلاثة مبادئ: استصحاب الحال والقياس والضبط المنهجي (يُنظر: خان م.، أصول

النحو العربي، 2012)، وبهذا تكون أصول النحو العربي قد اكتملت واتخذ منها النحاة فيما بعد دليلا يرجعون إليه في الحكم على سلامة اللغة من اللحن وفصاحتها، واسنبطوا قواعدهم التي بنوا عليها نظرية نحوية متكاملة.

3- الزجّاج ومنهجه في السماع اللغوي

أشرنا بداية إلى أن السماع أو النقل يُعتبَر الأصل الأول من أصول النحو العربي، ويشمل فيما ذكرنا القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعره ونثره، وسنحاول في هذا المقام كشف الحجب عن الملامح العامة لمنهج الزجّاج في تعامله مع هذا الأصل.

1.3- القرآن الكريم

هو كلام اللّه تعالى المقدّس والمنزل على سيدنا محمد (ص) بواسطة الروح الأمين جبريل عليه السلام، المنقول إلينا بالتواتر نقلا صحيحا، وهو أفصح كلام وأبلغه، وأقوى في الحجة من الشعر، ولا خلاف في ذلك بين النحاة، وقد وقع اجماعهم على أن كل الأوجه التي قرئ بها يحتج بها في العربية سواء أكان متواترا أم شاذا، وقد اشترط القراء لصحة القراءة شروطا تم حصرها فيما يلي:

- صحنة سند القراءة إلى رسول اللّه.
- موافقتها لرسم مصحف سيدنا عثمان ﷺ.
- موافقتها وجها من وجوه العربية.

وهذه الشروط التي ضبطها القراء العلماء اعتمدها الزجّاج في قبوله للقراءة أو ردها، فالزجّاج أحد أبرز الأعلام الذين عاشوا في أخصب فترة من تاريخ النحو العربي بد أن تم جمع المادة اللغوية من الرعيل الأول من النحاة، وبدأت مرحلة التقعيد النحوي، وظهور النظرية النحوية كما تضمنها كتاب سيبويه، وكان الزجّاج قد تتلمذ على يد أبي العباس ثعلب (ت291ه) رأس المدرسة الكوفية، ثم إلتحق بمجالس المبرد (285ه) وهو زعيم المدرسة البصرية بعد سيبويه، كما عاصر شيخ القراء صاحب كتاب " السبعة في القرآءات " الإمام أحمد ابن موسى بن مجاهد (ت324ه) ، وبهذا يكون الزجّاج قد تعمق في دراسة النحو وينسب إليه أنه أسس مذهبا نحويا هو المدرسة البغدادية، كما اهتم بالقراءات القرآنية والتفسير، وعليه فلا عجب أن تكون الأحكام الصادرة عنه تتقاطع مع تلك الضوابط بشأن صحة القراءة أو ردها أو الحكم عليها بالجودة أو الضعف.

والعربية تعد من أوسع المصادر التي اعتمدها أهل التفسير واللغة كمصدر أصيل في بيان القرآن الكريم، وكان الزجّاج ممن كتبوا في معاني القرآن، ويعد كتابه من أهم الكتب التي اعتمدها أهل اللغة والتفسير ، حيث أكثر فيه من التفسير وبيان المعاني، كما أكثر من الإعراب وإثارة المسائل اللغوية ذات الصلة بالآيات القرآنية، وكان هذا هو مقصد الزجّاج من تأليف الكتاب حيث يقول في مقدمته: «هذا كتاب مختصر في إعراب القرآن ومعانيه» (الزجاج، 2005). ويشير إلى أن هذا القرآن لا يمكن فهمه وتدبر معانيه إلا بالجمع بين التفسير والإعراب فكيف أظهر الزجّاج أصولية القرآن الكريم في اللغة والنحو العربي؟

كانت للزجاج (311ه) عناية خاصة بالقراءآت القرآنية، حيث يرى أن القراءة سنة متبعة، يشهد على ذلك أقواله التي تردّدت في مواضع كثيرة من مؤلفه (معاني القرآن وإعرابه) من مثل: « فإن

القراءة سنة ولا يجوز أن يقرأ قارئ بما لم يقرأ به الصحابة أو التابعون أو من كان يقرأ من قراء الأمصار المشهورين في القراءة» (الزجاج، 2005، صفحة 405/1). ولذلك فهو يقدم القراءة الثابتة ويستند عليها ففي تخريج قوله تعالى﴿ ٱلحمد للّه رب ٱلعلمين ﴾ (الفاتحة الأية 2) يقول: « فأما القرآن فلا يقرأ فيه ﴿ٱلحمد﴾ إلا بالرفع لأن السنة تتبع في القرآن، ولا يلتفت فيه إلى غير الرواية الصحيحة التي قد قرأ بها القراء المشهورون بالضبط والثقة » (الزجاج، 2005، صفحة 54/1)، ويؤكد الزجّاج موقفه هذا من القراءة في حذف الياء من الفعل (أتبعني) في قوله تعالى:﴿ قل هذه سبيلي أدعوا إلى ٱللّه على بصيرة أنا ومن ٱتبعني وسبحن ٱللّه وما أنا من ٱلمشركين﴾ (يوسف، 108) بقوله:« لك حذف الياء وإثباتها، والأحب إلي في هذا اتباع المصحف لأن اتباعه سنة ومخالفته بدعة» (الزجاج، 2005، صفحة 328/1)، ويقول في موضع آخر:« ولا ينبغي أن يقرأ بما يجوز إلا أن تثبت به رواية صحيحة أو يقرأ به كثير من القراء» (الزجاج، 2005، صفحة 56/1)، ويؤكد على ذلك في تخريج قوله تعالى:﴿ الر تلك ءايت ٱلكتب ٱلحكيم ١ أكان للناس عجبا أن أوحينا إلى رجل منهم أن أنذر ٱلناس وبشر ٱلذين ءامنوا أن لهم قدم صدق عند ربهم قال ٱلكفرون إن هذا لسحر مبينٌ ﴾ (يونس 1و2) فيقول:«... ولكنه لا يقرأ بها إلا أن تثبت بها رواية لأن القراءة سنة.» (الزجاج، 2005، صفحة 5/3)

وإذا كانت للزجاج عناية خاصة بالقراءات القرآنية في مؤلفه فإن عنايته بالنحو فيه أكثر وضوحا من خلال الأبواب النحوية، يظهر ذلك جليا في تعدد الأوجه الإعرابية للقراءات التي يذكرها واختياره الأجود منها. فمن ذلك اختياره النصب في باب لا النافية للجنس والذي يعبر عن البناء على الفتح بالنصب كما في قوله تعالى: يأيها ٱلذين ءامنوا أنفقوا مما رزقنكم من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفعة وٱلكفرون هم ٱلظلمون. (البقرة 254) حيث ذكر في تعليقه على إعراب هذه الآية ما نصّه: أنهّ يجوز فيها لا بيعٌ فيه ولا خلةٌ ولا شفاعةٌ، وكذلك: لا بيعٌ فيه ولا خلة ولا شفاعة، على الرفع بتنوين والنصب بغير تنوين، كما يجوز فيها: لا بيعَ فيه ولا خلةَ ولا شفاعة وذلك بنصب الأول بغير تنوين وعطف الثاني على موضع الأول، لأن موضعه النصب، إلا أن التنوين حذف لعلة. ويكون دخول "لا" مع حروف العطف مؤكدا، لأن العطف على موضع ما بعد "لا" يكون عطف بالتنوين، كما تقول: لا رجلَ وغلاماً لك. (يُنظر تفصيل ذلك: الزجّاج، 2005، صفحة 286/1)، وفي تخريج قوله تعالى: فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ. (البقرة 62) يقرر أن القراءة الجيدة الرفع، وكذلك إذا تكررت "لا" في الكلام فقلت لا رجلٌ عندي ولا زيدٌ، كما في: لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ (الصافات 47) وإن قرئ فلا خوفَ عليهم بالنصب فهو جيد بالغ الجودة وقد قرئ به. (أُنظر تفصيل المسألة النحوية: الزجّاج، 2005، صفحة 133/1)، فالزجّاج هنا يقرر أن: لا النافية للجنس تعمل في الاسم بعدها ويكون منصوبا وبشروط منها تكرارها وأن يكون اسمها نكرة غير مضاف.

فالزجّاج يعتمد القرآن الكريم كآلية من آليات التوجيه عنده لتوجيه القراءات القرآنية التي تتعدد وجوهها كأن يكون في القرآن وجهان أحدهما الرفع والآخر النصب أو الجر فيقول مثلا: الوجه الرفع والنصب جائز، أو يقول: القراءة الجيدة بالرفع ويجوز النصب ثم يأتي بآية أخرى معللا صحة رأيه ومن ذلك ما جاء في توجيه قوله تعالى: خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ. (البقرة 7) حيث صرّح بأنّ: الرفع في غشاوةٌ هو الباب وعليه مذهب القراء،

والنصب فيها جائز في النحو على أن المعنى: وجعل على أبصارهم غشاوة كما قال اللّه عز وجل في موضع آخر: وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً (الجاثية 23). (أُنظر: الزجّاج، 2005، صفحة 81/1).

وفي ترجيحه النصب على الرفع من قوله تعالى: قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ. (البقرة 135) عضده بآية من سورة يوسف عليه السلام عندما بيّن أنّ النّصب في الملة يكون على تقدير بل نتبع ملةَ إبراهيم، ويجوز النصب على معنى: بل نكون أهل ملة إبراهيم، وتحذف (الأهل) كما قال اللّه عز وجل: وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ. (يوسف 82) لأن القرية لا تسأل ولا تجيب، ويجوز الرفع (بل ملةُ إبراهيم حنيفا) والأجود والأكثر النصب. (يُنظر تفصيل هذه المسألة الزجّاج، 2005، صفحة 186/1).

وفي باب العطف جوز النصب والخفض في قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ. (المائدة 6) وجواز النصب في (وأرجلكم) عنده على معنى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برءوسكم، وذكر أن هذا على التقديم والتأخير والواو جائز فيها ذلك. واستشهد بلأية الكريمة: يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ. (آل عمران 43). والمعنى واركعي واسجدي لأن الركوع قبل السجود. (يُنظر: الزجّاج، 2005، صفحة 123/2)

وفي باب المبتدأ والخبر تنبه الزجّاج إلى مواضع حذف المبتدأ وأشار إليها، فمن ذلك ما صرّح به – بعد أن ذكر قول الأخفش وأبي عبيدة – في معرض حديثه عن قوله تعالى: ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ (البقرة 2) بأنه يجوز أن يكون قوله: ذلك الكتب لا ريب فيه هدى للمتقين فيقال ذلك للشيء الذي قد جرى ذكره، فإن شئت قلت فيه "هذا" وإن شئت قلت فيه "ذلك. وموضع "ذلك" رفع لأنه خبر ابتداء على قول من قال هذا القرآن ذلك الكتاب. (انظر: الزجّاج، 2005، الصفحات 67/1-68) فالزجّاج يرى أن اسم الإشارة "ذلك" الذي يشير للبعيد يجوز أن يشار به إلى القريب، وحذف معه المبتدأ الذي قدره: " هذا القرآن"، وكرر ذلك في أكثر من موضع في معانيه. (ينظر معاني القرآن وإعرابه، 31/3-135 و63/4-82.).

ومن مواضع الحذف على القطع والاستئناف عنده ما ذكره من تفصيل القول في: (قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ۖ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) (الحج 72)، برفع كلمة "النارُ" وقف عندها الزجّاج وبيّن أنّ القراءة بالرفع وهي أثبت في النحو من الجر والنصب والخفض، والنصب جائز، فأما من رفع فعلى معنى هو النار، وهي النار. (أُنظر: الزجّاج، 2005، الصفحات 355/3-356)، ومنها ما جاء في: قُل لَّا تُقْسِمُوا ۖ طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ. (النور 53)، حيث نص الزجّاج على أن المحذوف الخبر، وتأويله: طاعة معروفة أمثل من قسمكم لما لا تصدقون فيه، والخبر مضمر، وهو "أمثل" وحذف لأن في الكلام دليل عليه، كما جوز نصبها على تقدير الفعل: أطيعوا طاعة معروفة. (يُنظَر: الزجّاج، 2005، الصفحات 40/4-41).

2.3- الحديث الشريف

وهو الأصل الثاني من أصول الاحتجاج بعد القرآن الكريم، ويقصد بالحديث أقوال الرسول الكريم ﷺ وما أمر به أن يكتب كرسائله إلى الملوك في عهده، أو العهود والمواثيق التي بينه وبين خصومه من اليهود العرب، «وقد أجمع العلماء أن النبي (ص) أفصح العرب قاطبة، وأن أقواله حجة في اللغة إذا ثبت أنها لفظ النبي نفسه، ولا يتقدمه في باب الاحتجاج في هذه الحال إلا القرآن الكريم» (خان م.، أصول النحو العربي، 2012، الصفحات 33-34).

وقد اختلف علماء العربية في الاستدلال بالحديث الشريف في مسائل النحو بين مجوز ومانع، فلم يجمعوا على الاحتجاج به، فذهب البصريون إلى رد هذا النوع من الشواهد وحجتهم في ذلك أنه يروى أحيانا بالمعنى دون اللفظ، ومن طرف المولدين أحيانا أخرى، (ينظر : السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص29-33)، ومهما اختلفت الآراء فليس من مشمولات ورقتنا البحثية التفصيل فيها والانتصار لرأي معين لكن الذي ينبغي – في نظرنا – ألا يهمل الحديث بل علينا الاستزادة منه، لأن المروي منه نطق به عرب خلص توفرت فيهم شروط الفصاحة، وبذلك نعيد للحديث مكانته التي سلبت منه في البحث النحوي.

وكان الزجّاج واحدا من الذين احتجوا بالحديث دون مبالغة أو غلو في ذلك، ومن وجوه الاحتجاج عنده أن جعله دليلا على صحة ما ذهب إليه في توجيه القرآءات القرآنية، فمن ذلك ما جاء في بيان قوله تعالى: إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ (سورة البقرة .271). حيث ذكر ما رواه أبو عبيد من أن أبا جعفر [*] وشيبة [**] ونافعا وعاصما وأبا عمرو بن العلاء قرؤوا: (فنِعْمّا هي) "بكسر النون وجزم العين وتشديد الميم" وروى أن يحي[***] بن وثاب، والأشمس وحمزة والكسائي قرؤوا: (فنعِما هي) " بفتح النون وكسر العين." وذكر أبو عبيد أنه روى عن النبي ﷺ قوله لابن العاص: نعما بالمال الصالح للرجل الصالح، فذكر أبو عبيد أنه يختار هذه القراءة من أجل هذه الرواية. (انظر تفصيل ذلك: الزجّاج، 2005، الصفحات 1/300-301).

ومما احتج به من الحديث الشريف ما بيّنه في قراءة قوله تعالى: وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا (من سورة الأحقاف 15)، حيث ذكر أنّها قرئت (وفصله ثلاثون شهرا) ومعنى فصاله: فطامه، وأقل ما يكون الحمل لستة أشهر، والاختيار عنده وفصاله، لأن الذي جاء في الحديث: (لا رضاع بعد الفصال) يعني بعد الفطام. (يُنظر: الزجّاج، 2005، صفحة 4/337). ومن احتجاجاته بالحديث أيضا ما جاء في

---

[*] هو يزيد بن القعقاع الإمام أبو جعفر المخزومي، تابعي مشهور، وهو أحد القرآء العشرة، قرأ على عبد الله بن عباس، وأبي هريرة، وروى عنهم الحديث، مات حوالي 130 أو 132 للهجرة، وممن قرؤوا عليه نافع بن بن أبي نعيم، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، لقب القارئ لأنه كان إمام المدينة في القراءة. (ينظر غاية النهاية 3228).

[**] هو شيبة بن نصاح من قراء التابعين، قرأ على أبي جعفر، كما أصبح قارئ المدينة من بعده، أدرك الصحابة، عرض عليه نافع قراءته، كما عرض عليه أبو عمرو بن العلاء، واسماعيا بن جعفر، وهو أول من ألف في الوقف في القرآن، وتوفي 130هـ، (ينظر غاية النهاية 1438/5).

[***] هو أحد التابعين والأعلام العباد الكثيري الصلاة روى عن ابن عمر وابن عباس، وكان مقرئ الكوفة وأشهر قرائها الثلاثة، قرأ على علقمة، وعلقمة قرأ على ابن مسعود، توفي سنة 103 هـ (غاية النهاية 3871 ج3- 380).

تفسير قوله تعالى: أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ (سورة الأنعام 6). حيث ذكر أقوال العلماء في بيان المقصود من كلمة (قرن) فمن قائل ثمانون سنة وآخر سبعون سنة، ثم أبان عن رأيه بأنّ المقصود عنده أن القرن أهل مدة كان فيها نبي أو كان فيها طبقة من أهل العلم كما قال: السنون أو كثرت، والدليل على هذا قول النبي ﷺ خيركم قرني –أي أصحابي، رحمة اللّه عليهم- ثم الذين يلونهم يعني الذين أخذوا عن التابعين، وجائز أن يكون القرن لجملة الأمة وهؤلاء قرون فيها. (يُنظر: الزجّاج، 2005، صفحة 184/2).

ومن احتجاجه بالحديث ما ذكره من قرآءات في (أمرنا) من قوله تعالى: وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا (سورة الاسراء 16). فبعد أن وضح وجوه القراءة في مُتْرَفِيهَا صرّح بأنّه قد قيل: إنّما معنى أمرنا مُتْرَفِيهَا: كثرنا مترفيها، ودليله في ذلك ما رُويَ النبي صلى اللّه عليه وسلّم قوله: خير المال سكة مأبورة ومهرة مأمورة؛ أي مكثرةٌ. (أُنظر: الزجّاج، 2005، صفحة 190/3).

ومما احتج به من الحديث النبوي الشريف رده قراءة الخفض في لفظ (وٱلأرحام) من قوله تعالى: وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا (النسآء 01). ذلك أنّ القراءة الجيدة عنده تكون بنصب الأرحام، والمعنى: واتقوا الأرحام أن تقطعوها، فأما الجر في الأرحام فهو عنده خطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار الشعر، وخطأ أيضا في أمر الدين عظيم، مستشهدا بحديث النبي (ص) أنه قال: " لا تحلفوا بآبائكم" فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على هذا. (أُنظر: الزجّاج، 2005، الصفحات 5/2-6).

3.3- كلام العرب

ونعني به شعرهم ونثرهم، والمتأمل في شواهد النحويين يجد أنهم أولوا الشعر عناية بالغة، فكان له النصيب الأكبر والحظ الأوفر من غيره من مصادر الاحتجاج، فهو ديوان العرب، ومعلوم أن الديوان في لغة العرب يعني الأصل الذي نعود إليه ويتم العمل بما فيه، ومنه ألم ابن عباس: إذا سألتموني عن شيء من غريب القرآن فالتمسوه في الشعر فإنه ديوان العرب. (أُنظر: التواتي، 2008، صفحة 124)، ولعل المقصود من كلام ابن عباس (الشعر ديوان العرب) أنه يمكن اعتبار الشعر العربي المرجع الحقيقي لفهم ما أُشكِل بيانه من حروف القرآن الكريم وقد أُنزِل بلسان عربي مبين، وما سؤالات نافع ابن الأزرق عن مفردات من غريب القرآن الكريم إلاّ خير دليل على ذلك، فالشعر كما يرى الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح أنّه يكون قاعدة من المعطيات التي يجب أن نلجأ إليها في تفسير ألفاظ القرآن الكريم (أُنظر: الحاج صالح، 2007، صفحة 29)

والزجّاج واحد من أولئك العلماء الذين اعتمدوا على الشعر في توجيه كثير من المسائل اللغوية والنحوية، وإثبات قواعدها، وقد استشهد بشعر العرب الموثوق بعربيتهم من الجاهليين والإسلاميين والمخضرمين، أما الشاهد الشعري المجهول قائله فلا يعول عليه ولا بالشاذ حتى ولو عرف قائله، والأمثلة الشعرية التي احتج بها الزجّاج كثيرة، وسأكتفي في هذا المقام بما تتم به الفائدة، ومن ذلك اختياره في توجيه ((يُحْيِيَ)) من قوله تعالى: [أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ] (القيامة 40). فقد اختار الزجّاج في الفعل ((يحيي)) عدم الجواز فيه بياء مشدّدة بل بياءين ظاهرتين، ولم يجز

((يحي)) وأبطل حجة من أجازها بياء واحدة مشددة ومدغمة نظراً لجهله باسم الشاعر والقبيلة التي ينتسب إليها «وذكر أن بعضهم أنشد:

وكأنها بين النساء سبيكةٌ تمشي بسدة بيتها فتعي

ولو كان هذا المنشد المستشهد به أعلمنا من هذا الشاعر، ومن أي القبائل هو وهل هو ممن يؤخذ بشعره أم لا ما كان يضره ذلك، وليس ينبغي أن يحمل كتاب اللّه على "أنشدني بعضهم" ولا على بيت شاذ لو عرف قائله وكان ممن يؤخذ بقوله لم يجز. وهذا عندنا لا يجوز في كلام، ولا شعر.» (الزجاج، 2005، الصفحات 338/2-339).

ومن احتجاجه بالشعر ما ذكره في باب دخول لام الابتداء على خبر إنّ من قوله تعالى: ((وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ ۗ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ ۗ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا)) (سورة الفرقان 20). فقد استشهد على جواز دخول (لام الابتداء) على خبر (إن) وخطأ رأي من جوز حذف (من) الموصولة بعد إلا ذلك أنّ دخول (أنهم) بعد (إلا) عنده على تأويل ما أرسلنا رسلا إلا هم يأكلون الطعام، وإلا أنهم ليأكلون الطعام، وحذفت رسلا لأن (من) في قوله تعالى: من ٱلمرسلين دليل على ما حذف منه، فأما مثل اللام بعد (إلا) فقول الشاعر:

ما أنطياني ولا سألتهما إلا وإني لحاجزٌ كرمي

يريد أعطياني، وصرح أنّ من النحويين من يزعم أن (من) بعد إلا محذوفة، كأن المعنى عنده إلا (من) ليأكلون الطعام، هو عنده خطأ بيّن، لأن (من) صلتها (أنهم ليأكلون) فلا يجوز حذف الموصول وتبقى صلته.» (أُنظر تفصيل ذلك: الزجّاج، 2005، صفحة 49/4).

ومما احتج به من الشعر ما ذكره في بيان معنى (يايس) من قوله تعالى: أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا. (الرعد. 31). عندما أشار بأنّها لغة للنخع، ييأس في معنى يعلم، واستشهد بما أُنشِد من الشعر:

أقول لهم بالشعب إذ ييسرونني ألم تيأسوا أني ابن فارس زهدم

وذكر أنها قرئت (أفلم يتبين الذين آمنوا)، وما قاله بعض أهل اللغة من أنّ المقصود: أفلم يعلم الذين آمنوا علما ييأسوا معه من أن يكون غير ما علموه. وهو عنده على أن معناه ييأس الذين آمنوا من إيمان هؤلاء الذين وصفهم اللّه بأنهم لا يؤمنون. (يُنظر: الزجّاج، 2005، صفحة 121/3).

ومن احتجاجه بالشعر ما استشهد به على التقديم والتأخير من قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ. (المائدة 06). فذكر أن القراءة بالنصب في: أرجلَكم، وقد قرئت بالخفض، وكلا الوجهين عنده جائز في العربية، فمن قرأ بالنصب فحملا على المعنى: اغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين، وامسحوا برؤوسكم، على التقديم والتأخير والواو جائز فيها ذلك كما قال اللّه تعالى: يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ. (آل عمران 43). والمعنى واركعي واسجدي لأن الركوع قبل السجود، وأمّا وأرجلِكم بالجر فجوّزه بالحذف والتقدير على معنى واغسلوا، لأن قوله إلى الكعبين قد دل على ذلك، وذكر بأنّه يُنسق بالغسل على المسح حين استشهد بقول الشاعر:

يا ليت بعلك قد غدا متقلدا سيفا ورمحا

المعنى متقلدا سيفا وحاملا رمحا، وكذلك قال الآخر:

* علفتها تبنا وماء باردا *

والمعنى وسقيتها ماء باردا. (يُنظر تفصيل القول في هذه المسألة: الزجّاج، 2005، الصفحات 123/2-124).

وأما النثر من أقوال العرب الفصحاء في حكمهم وأمثالهم ولغاتهم فتُعدُّ مرجعاً للاحتجاج النحوي، غير أن الاستشهاد بنصوص تلك الأقوال واللغات على المسائل النحوية لم يكن كثيرا مقارنة بالشعر الذي أخذ بحضوة كبيرة.

وكان الزجّاج ممن اعتنوا بتلك النصوص النثرية واعتمدوا عليها لا في بيان المعنى والتفسير فحسب بل تعداه ليشمل تقعيد النحو، ومن احتجاجه بالنثر ما استشهد به على جواب لو في قوله تعالى: وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ. (البقرة 165). فجواب لو عنده محذوف لدلالة المعنى عليه، وجاء بمثال لتوضيح رأيه حين صرّح بأن جواب (لو) فيه غير وجه، وقرأ الحسن البصري (ولو يرى ٱلذين ظلموا إذ يرون ٱلعذاب إن ٱلقوة) ... فيكون جواب "لو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب" : (لرأوا أمرا عظيما لا تبلغ صفته) لأن جواب (لو) إنما يترك لعظيم الموصوف ، ومن قرأ (ولو ترى ٱلذين ظلموا) فإن التاء خطاب للنبي، والمقصود به الناس، وتكون (أن ٱلقوة للّه جميعا) مستأنفة، ويكون الجواب لرأيتم أمرا عظيما، كما يقال: (لو رأيت فلانا والسياط تأخذه) فيستغنى عن الجواب لأن المعنى معلوم. (اُنظر: الزجّاج، 2005، الصفحات 207/1-208).

ومن استشهاده بالنثر احتجاجه لقاعدة النصب على نزع الخافض في توجيه قوله تعالى: قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ. (الأعراف 16) حيث بيّن أنّ القول في (أغويتني) قولان: الأول قال فيه بعضهم: فبما أضللتني، والثاني قال فيه بعضهم: فبما دعوتني إلى شيء غويت به، أي غويت من أجل آدم، (لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) ولا خلاف بين النحويين في أن (على) محذوفة، ومن ذلك قولك: ضرب زيدٌ الظهر والبطن. (يُنظَر: الزجّاج، 2005، صفحة 262/2).

وهكذا يتبين لنا من خلال حديثنا عن السماع عند الزجّاج كمنهج في التأصيل النحوي أن للقرآن الكريم مكانته المرموقة عنده لا تعلوها مكانة أخرى ويظهر ذلك في عنايته الفائقة بالقرآءات القرآنية وبدلالات الآيات القرآنية من خلال الإحاطة بالمعاني المحتملة للألفاظ والتراكيب، وكانت الغاية هي زيادة إيضاح في البيان والتبيين، ولعل هذا كان علّة في تعدد الأوجه الإعرابية من جهة، وتعلق التوجيه النحوي بالمعنى من جهة ثانية، فكل وجه نحوي اتفق والمعنى القرآني يُنعت بالجودة وله أفضلية. وقد وقفنا على ذلك من خلال المقاييس التي اعتمدها في قبول القراءة أو ردها، وهي عنده: موافقة العربية ، وصحة السند، وموافقة المصحف العثماني، فالقراءة التي تستكمل هذه الشروط هي القراءة الجيدة، فإذا اختل فيها شرط واحد عدّها الزجّاج غير مقبولة، فالقياس عنده يكون بتلك الضوابط لا بالقياس النحوي، وكثيرا ما نجده يصرح بذلك في مدونته من مثل قوله: « ... والقراءة إنما ينبغي أن يلزم فيها السنة، ولزوم السنة فيها أيضا أقوى عند أهل العربية لأن الإجماع في القراءة إنما يقع على الجيد البالغ.» (الزجاج، 2005، صفحة 205/1). ويقول في موضع آخر: «أما القرآن فلا يقرأ فيه إلا بما قد قرأت القراء به، وثبتت به الرواية الصحيحة» (الزجاج، 2005، صفحة 287/1). وقوله في موضع آخر:

«إلا أنه لا يقرأ بما يجوز في العربية إلا أن يثبت به رواية عن الصحابة وقراء الأمصار.» (الزجاج، 2005، صفحة 108/2). وقد تعجب من قراءة نسبها لأبي عمرو وهي (فرُهْنٌ) من قوله تعالى: فرهن مقبوضة (البقرة 283). حيث يقول:« والقراءة على (رهن) أعجب إليّ لأنها موافقة للمصحف، وما وافق المصحف وصح معناه، وقرأت به القراء فهو المختار.» (الزجاج، 2005، صفحة 312/1). وكثيرا ما يردد في مصنفه عبارة " القراءة سنة متبعة"، وأظن أنه استعارها من سيبويه حيث يقول:« إلا أن القراءة لا تخالف لأن القراءة السنة » (سيبويه، 1988، صفحة 148/1). ولذلك رد الزجّاج كثرا من القرآءات لعدم استكمالها للشروط الصحيحة عنده حتى وإن كان لها وجه جيد في العربية.

وإذا أردنا أن نتبين طريقة الزجّاج في تعامله مع كلام العرب فإننا نسجل ما يلي:

أنه استشهد بشواهد شعرية ممن يوثق بعربيتهم، ونسبها إلى أصحبها من شعراء جاهليين ومخضرمين وإسلاميين، غير أن أكثر شواهده لا يصرح بأسماء قائليها ويكتفي بعبارة " قال الشاعر ". وأغلب الظن أن هذه الظاهرة ليست خاصة بالزجّاج فحسب بل شاعت عند سابقيه ممن كتبوا في معاني القرآن والنحو إذ يكفي أن البيت الشعري بلغهم عن ثقة فلا قيمة لمعرفة قائله، وقدوته في ذلك سيبويه الذي نقل عنه كثيرا وتأثر به، وغالبا ما نجده يذكر في الكتاب: " حدثني من لا أتهم" ، " حدثني الثقة "، وقد ترددت مثل هذه العبارات في معاني القرآن للزجاج فمن ذلك قوله في من أخذ منهم : " قال الخليل وسيبويه والأخفش وجميع من يوثق بعلمه"، أو حكى عنهم مثل أبي عبيدة الذي قال فيه: "ولا يحكي إلا ما سمع لأنه الثقة المأمون" (الزجاج، 2005، صفحة 78/1).

وهذا لا يعني أنّه يتساهل في قبول الاحتجاج بالشعر المجهول النسب، بل يحرص على وجوب معرفة القائل ويرفض الشاهد مجهول النسب يشهد بذلك رده على الفراء حين أجاز على وجه ضعيف الكسر في كلمة بمصرخي واستشهد بقول الشاعر:

قال لها هل لك يا ثافي قالت له ما أنت بالمرضي

فعقب عليه الزجّاج بقوله: « وهذا الشعر مما لا يلتفت إليه، وعمل مثل هذا سهلٌ، وليس يعرف قائل هذا الشعر من العرب، ولا هو مما يحتج به في كتاب اللّه عز وجل.» (الزجاج، 2005، صفحة 130/3).

اشار الزجّاج في مصنفه إلى مصادر السماع المفضلة لديه في الاحتجاج فذكر لغة أهل الحجاز ووصفها باللغة العليا والقدمى، وكذلك لغة بني تميم (ينظر على سبيل التمثيل: الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه ج1/ 113-151) ثم يأتي بعد ذلك سائر القبائل الأخرى، وقد يستند إلى لغة من لغات العرب فيرجحها على رأي النحويين خاصة إذا ثبتت القراءة بها كما جاء عنده في تفسير قوله تعالى: يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ (هود 105) فذكر أن الذي يختاره النحويون (يوم يأتي لا تكلم نفس إلا بإذنه) بإثبات الياء، والذي في المصحف وعليه القراء القراءات بكسر التاء من غير ياء، وهذيل تستعمل حذف هذه الياءات كثيرا، وقد ذكر سيبويه والخليل أن العرب تقول (لا أدر) فتحذف الياء ويجزئ عنها الكسر، وزعمهم في ذلك كثرة الاستعمال، والأجود في النحو إثبات الياء والذي يراه الزجّاج إتباع المصحف مع إجماع القراء، لأن القراءة سنة وقد جاء مثله في كلام العرب. (يُنظر: الزجّاج، 2005، صفحة 63/3)، كما

ذكر أنه لا يجوز الاحتجاج بلغة بعض العرب وذكر منهم بنو سليم ففي (باب القول) الاتفاق عند النحويين أنها « إنما وقعت في كلام العرب أن يحكى بها ما كان كلاما يقوم بنفسه قبل دخولها فيؤدي مع ذكرها ذلك اللفظ، تقول: قلت زيدٌ منطلقٌ كأنك قلت: زيدٌ منطلقٌ وكذلك إن زيدا منطلقٌ لا اختلاف بين النحويين في ذلك، إلا أن قوما من العرب وهم بنو سليم يجعلون باب قلت أجمع كباب ظننت، فيقولون: قلت زيدا منطلقا فهذه لغة لا يجوز أن يوجد شيء منها في كتاب اللّه عز وجل » (الزجاج، 2005، الصفحات 1/136-137).

وأما عن الشخصيات التي نقل عنها الزجّاج فهم العلماء الموثوق بعلمهم كما وصفهم يتقدمهم أبو عبيدة، وسيبويه وأستاذه الخليل، ويونس بن حبيب وأبو عمرو بن العلاء، والفراء والأخفش وغيرهم ممن سمع لغات العرب من أهلها.

ولم يكتف الزجّاج في احتجاجه بالاستشهاد بالشعر والنثر فقط بل استند على ما يعرف بلغات العرب وهي ظواهر لغوية قد تنسب إلى قبائل معينة، ومع ذلك لم يكن ليقبل كل اللغات التي وصلته عن العرب ودليلنا على ذلك ما كان ينعت به بعضها بالشذوذ والرداءة والقبح، وبهذا تصبح اللغات عنده أنواع: الشاذة والرديئة والقبيحة.

خاتمة

في ختام هذه الورقة البحثية يمكننا القول: إن كل دراسة علمية جادة لا شك أن صاحبها قد استند فيها إلى المصادر الأصلية التي شكلت مادتها، وهذا منهج متكامل في البحث العلمي، خاصة إذا تنوعت مصادرها كما هي الحال مع الزجّاج ومن سلك نهجه في دراسة معاني القرآن الكريم الذي كان حجة في الإحاطة بالقراءات القرآنية، والاطلاع على الفرق والمذاهب الفقهية والمدارس اللغوية مما جعله يتبوأ مكانة علمية مرموقة.

قائمة المراجع

1. أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجّاج .(2005) .معاني القرآن وإعرابه تح :عبد الجليل شلبي .القاهرة، مصر :دار الحديث.
2. أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري .(1971) .الإغراب في جدل الاعراب ولمع الأدلة، تح :سعيد الأفغاني) المجلد الطبعة الثانية .(بيروت، لبنان :دار الفكر.
3. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور)) .د ت .((لسان العرب .بيروت، لبنان : دار صادر.
4. أبو القاسم جار اللّه، الزمخشري .(1998) .أساس البلاغة، تح :محمد باسل عيون السود)المجلد الطبعة الأولى .(بيروت، لبنان :دار الكتب العلمية.
5. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه .(1988) .الكتاب تح :عبد السلام هارون) المجلد الثالثة .(القاهرة، مصر :مكتبة الخانجي.
6. أحمد ابن فارس)) .د ت .((معجم مقاييس اللغة، تح عبد السلام هارون .بيروت، لبنان :دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
7. الدكتور التواتي بن التواتي .(2008) .محاضرات في أصول النحو .الجزائر، الجزائر :دار الوعي للنشر والتوزيع.
8. جلال الدين السيوطي .(2011) .الاقتراح في علم أصول النحو، تح :محمد حسن محمد حسن إسماعيل) المجلد الطبعة الثانية .(بيروت، لبنان :دار الكتب العلمية.
9. حافظ رشيد ظفير .(2012) .النقد اللغوي في معاني القرآن وإعرابه للزجاج .كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة ديالي.
10. عبد الرحمن الحاج صالح .(2007) .بحوث ودراسات في اللسانيات العربية .الجزائر، الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية.
11. علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني)) .د.ت .((التعريفات) المجلد .(القاهرة، مصر :دار الفضيلة.

12. محمد خان .(2012) .أصول النحو العربي) الإصدار منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية .(بسكرة، الجزائر :مطبعة جامعة محمد خيضر بسكرة.

13. محمد خان .(2012) .أصول النحو العربي .بسكرة، الجزائر :مطبعة جامعة محمد خيضر بسكرة.